الفصل الثانى

الانتقال والتحول إلى الديموقراطية
دور الصحفيين فى أوروبا الشرقية
والاتحاد السوفييتى السابق

بقلم: إلين ميكيفيتش

لعب الصحفيون دوراً رائداً فى الأحداث الخطيرة التى غيّرت وجه أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى من خلال وجودهم فى أنظمة إعلام فائقة التطور. ومع وجود إذاعات تليفزيونية ذات قدرة عظيمة على الاختراق والانتشار والتوزيع الضخم للصحف أصبح الصحفيون مهنيين محترفين ذوى جماهير ضخمة بدرجة استثنائية[١]. وأصبحت وسائل الإعلام وخصوصاً التليفزيون فى دول مثل الاتحاد السوفييتى ذى المساحة الشاسعة والذى يقطنه شعوب متعددة اللغات والثقافات، سلاحاً قوياً فى تنظيم الأدوات المتداخلة للصفوة السياسية. وكان مخططاً أن يقوم التليفزيون بمساعدة قوية فى إنشاء كيان قومى واحد. ولكن ما لم يحسنوا تقديره هو العمليات المتزامنة والمتعارضة لمطالب الجماعات فى أن يحسبوا لها كياناً وأن يتم رعاية رموزها الثقافية الخاصة والحفاظ عليها ورؤية ذلك على شاشة التليفزيون[٢]. كانت عملية إنتاج الصحفيين وتعليم الصحافة من أهم الأنشطة السياسية الحساسة التى تخضع دائماً للفحص الدقيق والمراقبة المستمرة، فى النظام السوفييتى.

إذا أخذنا فى الاعتبار المكانة الاجتماعية والسياسية للصحفيين والإمكانيات التى تحت يد مؤسساتهم، فليس من المستغرب أن يكون الصحفيون قد لعبوا دوراً مهماً فى التغيرات القوية التى هزت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى. فى سلسلة

الإصلاحات المتعاقبة جاءت حرية التعبير أولاً ثم تلاها بعد ذلك التغيير الهيكلى وخصوصًا الهيكل الاقتصادى[٣] ثم توالى بعد ذلك التغيير. كانت ثورة المصارحة التى نادى بها رئيس الوزراء ميخائيل جورباتشوف فى الداخل وأثناء رحلاته إلى دول الحلفاء إصلاحًا مترددًا فى اتجاه التعددية السياسية وكانت بالتأكيد أكثر انفتاحا على وسائل الإعلام، على الرغم من أن أهدافه الحقيقية ما زالت محل جدل حتى الآن[٤]. ومع ذلك قد يكون من الخطأ افتراض أن صفوف الصحفيين كانت تقف بقوة خلف الإصلاح. فكثير منهم كان يتمتع بامتيازات ومنزلة فى النظام القديم وكثير منهم كان يفتقد الجرأة لتحدى نظام لا يسقط سريعًا والكثير منهم أيضًا كان يتمتع بالقيم التى قدمتها لهم الاشتراكية (ما يقرب من ثلاثة أجيال فى حالة الاتحاد السوفييتى). كل عوامل الكبت هذه جعلت أعمال الآخرين الذين قاموا بمخاطرات عظيمة أكثر إثارة للتقدير. وكما يحدث عادة كان الشباب هم الأقل تجنبًا للمغامرة، ولكنهم لم يقوموا بالعمل وحدهم[٥].

فى هذه البيئة المعقدة والمتقلبة، كان تقييم الإسهام الذى قام به الصحفيون، وما زالوا يقومون به، فى التحول إلى الديموقراطيات معقدًا بالمثل. فى البداية، بدأت القيادة السياسية التغيير من أعلى وفى جميع أنحاء الاتحاد. ولم يكن لدى الصحفيين المعارضين ببساطة القوة والوسائل لكى يقوموا مباشرة بتحدى قيود الرقابة التى مارستها الدولة. رغم أن قيادتهم المعنوية كانت ذات نفوذ غير مباشر. فإصلاحات جورباتشوف أفسحت للصحفيين المكان ليصبحوا سياسيين ذوى أهمية.

وإذا كانت قوة مبادرة الإصلاح للتحول الديموقراطى قد جاءت من خارج مجتمع الصحافة، إلا أن برامج الصحفيين اتسعت بسرعة لتخرج من دائرة الجدل الضيقة التى سمحت بها الحكومة. ووضع الصحفيون أمام جمهور شديد اليقظة مجموعة من التحديات تتسع باطراد أمام النظام الأيديولوچى. بل وحدث أكثر من هذا عندما رأت الحكومة أن حرية الحديث السياسى قد ذهبت إلى أبعد مما يجب وحاولت احتواء أو إلغاء هذه الحريات فرفض كثير من الصحفيين الانصياع لمحاولات وقرارات الحكومة.

كانت لدى الصحفيين القدرة على التأثير على مسار التغيير الديموقراطى

باستخدام وسائل الإعلام لتعزيز شرعيتهم وسلطتهم مع عامة الناس. وتحولوا من قراء أخبار عديمى الشخصية إلى شخصيات مثيرة ونشيطة تتواصل مع الجمهور بأسلوب مختلف تمامًا. ومن خلال هذه المنصة وخصوصًا أثناء أهم سنوات التحول استطاعوا الدخول مباشرة فى السياسة للضغط على برنامج الإصلاح. والأهم، استخدامهم للحصانة البرلمانية لحماية منبرهم السياسى المتميز فى وسائل الإعلام. كما مكنهم من تحدى الصفوة القديمة التى لم تتعود الحوار مع عامة الناس الميزة التى يمتلكونها والتى طال تجاهلها وهى مهارات الاتصال بالجمهور.

بسبب ظهورهم غير العادى وبروزهم السياسى غير العادى فى أنظمة وسائل الإعلام ذات الانتشار الضخم وتواصلهم العاطفى مع الجمهور وأيضًا التزامهم بوضع برنامج نشيط وواع، لعب الصحفيون دورًا واسعًا عندما ازدادت قوة الجمهور من خلال التصويت. وكان دور الصحفيين فى هذه العملية أكبر من أن يتم تجاهله ولم ينحصر فقط فى سرد أحداث المسار السياسى. ولم تكن الخيارات أوضح من ذى قبل. أما الأكثر صعوبة فكان الموقف المناسب الذى يجب أن يأخذه الصحفيون الديموقراطيون عندما يواجهون عودة ظهور الصفوة الشيوعية السابقة فى الأحزاب السياسية ذات الشكل الجديد.

أيضًا أثر الصحفيون مباشرة على مسار التحول إلى الديموقراطية فى هذه المنطقة من خلال تحدى السلطة السياسية ومحاولة التصرف كمراجع أو مدقق فى أفعالها. على سبيل المثال، إذاعة تقارير إخبارية عن صلات مسئولين «بالماضى الشيوعى» فى روسيا أثناء كارثة الحرب المدمرة فى الشيشان وبولندا.

بالتعرف على مساهمات الصحفيين فى تطور الديموقراطية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق، فأنا لا أقصد بهذا القول إن الديموقراطية قد تحققت، أو أن التحرك نحوها كان فى خط مستقيم، أو أن الصحفيين كانوا فى كل مكان متحدين فى تأييدهم لأهداف الديموقراطية وإجراءاتها. فالانقسامات بين الصحفيين كانت خطيرة، وكذلك كانت التهديدات لاستقلالهم الذاتى. علاوة على ذلك، و تحت ظروف أزمة متوقعة، قد تتغير الأولويات والقيم فجأة، وتصبح الاختيارات الجبرية بين محصلتين بغيضتين (عقدة هوبسون) غالبًا ما تكون هى النتيجة.

بمقارنة الأوضاع فى پولندا السوڤييتية وپولندا ما بعد الشيوعية مباشرة، لاحظ كارول چاكوبوڤيتش وجود مفارقة: فقد وجد الصحفيون أنهم لم يعودوا أكثر حرية عما كانوا عليه فى العصر السابق[٦]. ففى العصر السابق كان مسئولو الحزب هم الذين يُقيدون حرية الصحفيين، أما فى العصر الجديد فكانت قوة دور النشر هى التى تؤيد الصحفيين. كما لاحظ كثير منهم - ممن يحنون للماضى، أن سنوات الانتقال القليلة بين هاتين المرحلتين هى التى تمتع فيها الصحفيون بأكبر قدر من الحرية. وفى المقابل أسهموا بقوة فى توسيع حرية الصحافة. جاء الكشف عن هذه الحقيقة ليقول لنا الكثير عن مصادر و قيود أدوار الصحفيين فى السياسة.

كانت الفترة بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تحديداً هى التى تآكلت فيها مؤسسات النظام الشيوعى، أو انفجرت من الداخل، قبل أن تحل محلها مؤسسات جديدة أو مؤسسات متكيفة مع الوضع الجديد. وهى الفترة التى أفسح فيها عدم استقرار المؤسسات وفقدان أنماط السيطرة القديمة لشرعيتها المكان لمجتمع صحفى ناشئ يتعامل بأساليب جديدة مع معايير جديدة.

وسع الصحفيون من حدود حرية الصحافة وربحوا حقوقًا لا تقدر بثمن. وعلى الرغم من أنها لم تكن متماثلة، فقد مر الصحفيون فى كثير من الدول بتجربة اكتسابهم لهوية معارضة النظام القديم. وفى الحقيقة كمجموعة تفتقر إلى الخصائص العادية والموحدة لمهنة ما[٧]، إلا أنهم بدأوا العمل وبدرجة ملحوظة بمجموعة من المعايير المشتركة. وكانوا يميلون لرؤية أنفسهم ليس فقط على أساس أنهم أصحاب نفوذ صحى على السياسة بل أيضًا إلى أنهم يستخدمون وبوعى موازين القوة فى النظام السياسى. ولم يظهر فى تلك الحقبة للصحفيين الإصلاحيين أن تلك الفترة وتأثيرها كان مؤقتًا وموسومًا بعدم استقرار بالغ المدى للمؤسسات التقليدية. كذلك لم يكن واضحًا لهم حقيقة أن بناء المجتمع الجديد وتماسكه مرتبط بتفتيت البيئة السياسية والاقتصادية السابقة. إذا كان مجال المشاركة الصحفية المباشرة فى العملية السياسية يرتبط على وجه الخصوص بالفراغ الذى نشأ من خلال فقدان الأنماط القديمة لشرعيتها والتأخر فى تكوين أنماط جديدة. بتعبير مختلف، انهيار إجماع الصفوة وإطار أيديولوچى مركزى مكن وسائل الإعلام من تعزيز الانقسام[٨].

ميَّز الفترة المعاصرة لصحافة ما بعد الفترة الانتقالية، ظهور مؤسسات جديدة وعلاقات اقتصادية جديدة. وفى تلك الفترة كان القطاع القانونى من بين المؤسسات الأقل تطوراً من ناحية التوقع والإدراك والاستجابة والتماسك. فكانت الثقافة القانونية لما بعد الشيوعية تتخلف وراء قطاعات أخرى لها متفجرة النمو. وهكذا، واكبت بالكاد قدرة المؤسسات السياسية التغيرات السريعة فى مجالات عمل الصحفيين وعانت من صعوبات فى حمايتهم وضمان حريتهم. وعندما تماسكت المؤسسات دون أن يواكب ذلك ضمان قانونى لحرية التعبير وجد الصحفيون فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق حرياتهم محاصرة بأساليب لم يكونوا يتوقعونها.

تتعلق إذن التطلعات إلى صحافة حرة وصحفيين ذوى فعالية بنمط المؤسسات التى يعملون بها وعلى الأسلوب الذى تشكلت به هذه المؤسسات. ومن المهم فى تحليل دور ونفوذ الصحفيين فى المنطقة أن نبدأ بتراث عهد الشيوعية. على وجه العموم يمكن تقسيم المنطقة إلى دول تقدمت فيها تعددية الصحافة ولو على طريق متعرج ودول لم تتوقف فيها بعد سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسية.

ويركز النقاش التالى على الدول التى تطرح فيها إشكالات مثيرة عن الحفاظ على حرية الصحافة وصيانتها. معظم الأسئلة من روسيا وبولندا وجمهورية التشيك والمجر وأوكرانيا ورومانيا وألمانيا الشرقية سابقًا. لم يكن تراث العهد الشيوعى متماثلاً فى كل هذه الدول. ولكنها خضعت جميعًا إلى نفس مجموعة القواعد الرئيسية. وما زالت بعض هذه الأنماط باقية فى الفترة المعاصرة. وهى إلى حد كبير جزء من المناخ الذى يمكن أن تمارس فيه حرية الصحافة.

القواعد الرئيسية والضعف المشترك

استمر نمط ستالين فى السيطرة على الصحافة إلى أن قام ميخائيل جورباتشوف بفتح الطريق أمام تخفيف القيود. بالنسبة لدول الاتحاد السوفييتى فقد بدأ إخضاع الصحافة مبكراً فى تاريخ الاتحاد، وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية تمت هذه العملية أثناء مد نفوذ الشيوعية عليها. والتى شملت فصلاً جماعيًا للصحفيين وفرض الرقابة أولاً خارجية تطورت بعد ذلك إلى رقابة ذاتية. فى المجر فى عام ١٩٥٦م

وفى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨م انهار النظام الصحفى ثم أعيد ترسيخه بوسائل قهرية.

كانت أهم سمات النمط الستالينى هى مركزية أجهزة الإعلام، وسيطرة الحزب الشيوعى (أو أيّا كانت أسماءه المحلية) على المعلومات. وحققت آليات متعددة هذه المركزية. فى الظاهر كان للدولة والحزب سلطة مزدوجة على الصحافة، ولكن السلطة الحقيقية لم تكن للوزارة، بل لإدارة مختصة من إدارات «اللجنة المركزية والمكتب السياسى» التابعة للحزب الحاكم.

أثناء سنوات الحكم الشيوعى فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى، تمت فى أغلب الأحيان ممارسة السيطرة من خلال «قانون التليفون»، وهو اتصالات صوتية مباشرة من مقر قيادة الحزب. تمت الاستجابة الفورية لهذا الأسلوب، وأضيف عليه ميزة إلغاء الوثائق والمسئولية. أقرت الوزارات الاعتمادات الضخمة والكريمة، لوسائل الإعلام باعتبار أنها «مؤسسات تشملها الميزانية»، بدون أى نظام ملائم لحساب التكاليف، أو حوافز لتقليل النفقات أو احتواء مطالب الجماهير. ففى بولندا. منعت مؤسسة «آر. إس. دبليو»، بإصداراتها الستة والثمانين، ودور طباعتها التسع عشرة، وأكشاك بيع عددها ٢٤,٠٠٠، نشر الآراء المنحرفة[٩]. وكانت الدول أيضًا فى الاتحاد السوفييتى تحتكر آليات الطباعة والتوزيع الضخمة. وفى جميع أنحاء هذه المنطقة كان مدخل الصحفيين إلى الجمهور يعتمد فقط على البنية التحتية التى تسيطر عليها الدولة وتساندها.

حدث ابتعاد جزئى عن هذا النمط فى بولندا، حيث تم السماح لوكالتين كاثوليكيتين متنافستين بالنشر: إحداهما كانت وكالة «پى. إيه. إكس» الشعبية المؤيدة لنظام الحكم، و التى تلقت فى الستينيات والسبعينيات إعانات مالية حكومية ضخمة بهدف تعزيز أهداف الدولة وإضعاف ارتباط الشعب بالكنيسة الكاثوليكية المقاتلة. والمؤسسة الثانية هى المؤسسة الشعبية المستقلة «زد. إن. إيه. كيه» ونوادى المثقفين الكاثوليك، ورغم الرقابة المفروضة عليهم، كان لهم وجود شرعى، وكانوا يتمتعون بمصداقية ونفوذ أكبر من خلال إصداراتهم البديلة. جعلت أنماط العقائد والمؤسسات الكاثوليكية، عميقة الجذور، من بولندا نموذجًا فريدًا له قاعدة مؤسسات منافسة فى مجال الإعلام، واستمرت الكنيسة فى الضغط للحفاظ على ما تفضله عن غيره فى النظام الإعلامى ولكن هذا الإجماع تفكك بعد سقوط الحكم الشمولى التسلطى.

لعبت أجهزة الأمن الداخلى دوراً مزدوجًا داخل الدولة، وأيضًا فى الخارج مع المراسلين الصحفيين. فعدد كبير منهم لم يكونوا صحفيين على الإطلاق، بل كانوا يعملون طوال الوقت كضباط أمن [١٠]، فى الاتحاد السوفييتى، كانت هناك إشارات دقيقة لا يمكن اكتشافها إلا من خلال فحص دقيق لرموز الشفرات، مثل وضع أخبار فى الصحف عن مراجعة بعض المسئولين أو توقيعات غير مناسبة على نعى[١١]. ولم يكن قبل وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة أن يقوم أعضاء المكتب السياسى باستخدام وسائل الإعلام لعرض اهتماماتهم السياسية وآرائهم.

سيطرت أيضًا القيادة على التليفزيون من خلال نظام «التسمية» الذى يتطلب أن تمتلئ المراكز القيادية فى منظمات الإعلام البارزة بأعضاء الحزب الذى يتم الاتفاق عليهم فى أعلى مستويات الحزب. كما لاحظت چين كورى، المرتبات الأعلى والامتيازات الخاصة التى تأتى مع التعيين، والخوف من احتمال فقدان هذه الامتيازات والذى غالبًا ما يؤدى إلى رقابة ذاتية ممن تولوا هذه المراكز[١٢]. بالإضافة إلى ذلك أن نظام «الاتحادات الخلاقة» جلب محترفى الثقافة والإعلام إلى المؤسسات التى يسيطر عليها الحزب وزودهم بمنافذ لأعمالهم وفى نفس الوقت حرمت عليهم البدائل.

السمة الثانية لأسلوب تنظيم الإعلام فى فترة ما قبل جورباتشوف، كانت محاولة الحكومة السيطرة على المعلومات التى تنقل للجمهور. فنشرت على حدود الأراضى السوفييتية الواسعة (رغم أنها لم تشمل جميع دول أوروبا الشرقية) محطات تشويش كثيرة لمنع وصول الإذاعات الأجنبية. (كانت أكثرها شعبية محطة «بى. بى. سى» البريطانية، وصوت أمريكا، وإذاعة ليبرتيت، وإذاعة ألمانيا الغربية). وخضعت حركة الناس من وإلى الاتحاد السوفييتى لفحص دقيق من أجهزة الأمن الداخلى، واقتصر استقبال الدوريات والكتب الأجنبية على من لديهم إذن خاص بذلك، كما تم حظر استيراد الأفلام السينمائية والتليفزيونية إلا على المنتجات التى تعزز الرسائل الرئيسية لوسائل الإعلام.

وقد أنشئت فى عام ١٩٢٢م، «إدارة شئون الأدب ودور النشر» فى وقت مبكر من تاريخ الاتحاد السوفييتى لمراقبة الرسائل التى تنتج محليًا. فُرضت الرقابة أيضًا على دول أوروبا الشرقية سوفييتية النمط والتى تحولت بعد ذلك إلى سيطرة فى

جميع أنحاء المنطقة من رقابة خارجية إلى رقابة ذاتية. ولم يؤد ذلك إلى إلغاء استمرار إرشادات الحزب كنوع من الرقابة المسبقة حول نوعية المحتويات. كما لم يلغ أيضًا بعد انتهاء الإعداد للنشر أو الإذاعة الفحص الذى يقوم به فريق من المراقبين الحربيين والاستراتيچيين المسئولين عن أسرار الدولة وهى عبارة ذات تعريف واسع للغاية. وفى حالات الصدام داخل القيادة كما حدث فى المجر عام ١٩٥٦م أدى الاعتماد على الرقابة الذاتية إلى تعدد الآراء بين الصحفيين. وأثناء حكم جورباتشوف أفسدت الانقسامات الحادة بين صفوة أعضاء الحزب نظام الرقابة.

فى أوائل ظهور التليفزيون وقبل ظهور الأفلام ثم شرائط الڤيديو كانت البرامج التليفزيونية تبث على الهواء مباشرة. وعندما أصبح التسجيل ممكنًا بغرض المراقبة المسبقة تقلص سريعًا عدد البرامج التليفزيونية الحية إلى أن اقتصرت على برامج الأخبار فقط. وأصبحت الخدمات السلكية الرسمية هى المصدر الوحيد الصالح للأخبار المهمة.

لا يمكن لنظام حجب معلومات أن يكون ذا فعالية تامة، ولم يستثن نظام الاعتماد المعلوماتى المتبادل فى العصر الحديث هذه المنطقة. فعلى الرغم من التشويش كان من الصعب عزل المناطق الحدودية. فالإستونيون مثلاً كانوا يشاهدون تليفزيون فنلندا بانتظام. وكذلك كان للإذاعات الأجنبية جمهور ضخم فى روسيا خاصة بين رجال الحضر[١٣]. وكانت معركة خاسرة أمام الإذاعات الأجنبية. فأكثر المواطنين فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية كانوا يستقبلون تليفزيون ألمانيا الغربية. وكان ثلث المجر يستقبل إذاعات النمسا ويوغسلافيا. كما لم تكن هناك محاولة للتشويش فى پولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا. بعد ذلك، قامت التقنيات الجديدة بفرض تحديات جديدة على التحكم فى مرور المعلومات. وعلى الرغم من تجريم عملية تهريب شرائط الڤيديو إلا أنه كان من المستحيل عمليًا إيقاف تدفق الشرائط المقرصنة. ولم يردع التجار المحليين مجموعة المحاكمات التى أعلن عنها أو الأحكام التى صدرت بسنتين مع الأشغال الشاقة فى المعسكرات أو السجون. وأخيرًا تطور الاتصالات المبنية على الكمپيوتر وتقدمها على الرغم من تأخر ظهورها بسبب السياسة الرسمية. وأدمج هذا النوع من الاتصالات وأنواع

أخرى من نشر المعلومات مثل نسخ الصور فى مجموعة معقدة من القواعد التنظيمية والقيود المعقدة. والتى ثبت فى آخر الأمر أنها جميعًا بالية وغير مجدية ويتزايد ضررها على النمو الاقتصادى[١٤]. على أية حال لم تكن هذه التطورات نتيجة التصميم على تبنى التكنولوچيا كما فى أوروپا الغربية، والتى هى بدون شك حالة مختلفة، فقد كانت عولمة البث والتى ساعدتها كثيرًا الابتكارات التكنولوچية كانت وما زالت مرتبطة بشكل أساسى بالسياسات التى تتبناها القيادة السياسية[١٥]. وكان التخلف الاقتصادى والتهميش السياسى للمثقفين والشباب من الأسباب التى زادت من الحاجة إلى تبنى التكنولوچيا بدلاً من عرقلتها.

فرض الاتحاد السوڤييتى على ولاياته الخمس عشرة، و أوروپا الشرقية شكلاً مماثلا من السيطرة على وسائل الإعلام. وسعى رؤساء هذه الدول نحو الاتفاق والسيطرة على وسائل الإعلام بعد أن أدركوا دورها الإيجابى فى بناء الإجماع وتحريك الشعوب للتغيير ودورها السلبى فى عرضها لقيم ونماذج وصور منافسة مقابلة لهؤلاء الذين يروج لهم الحزب السياسى المحتكر. ولكن هذا لم يكن بشكل كامل. كانت المجتمعات والأنظمة السياسية تتغير، ولكن بعض الأنماط الثقافية القديمة وبعض المؤسسات المهمة بقيت صامدة ومن أهمها وأكثرها بروزًا الكنيسة الكاثوليكية فى پولندا. كانت الحدود المعلوماتية أكثر نفاذًا مما يمكن تخيله. كانت أدوار الصحفيين أنفسهم معقدة. كانت الحوافز وفيرة لمن يساندون النظام على وجه العموم كما كان تمويل المؤسسات سخيًا. وحد من الوصول للمعلومات تعريف واسع لأسرار الدولة وكذلك قدرة المؤسسات على إخفاء المعلومات. كذلك كانت الاتحادات والمنظمات المهنية الأخرى ملحقات للحزب حيث كانت صفوة الصحفيين وربما قليل غيرهم فى أذهان صفوة السياسيين والذين تم استثمارهم فى شكل نفوذ أسطورى على جموع المواطنين[١٦]. من ناحية أخرى تحول بعض الكتّاب والصحفيين إلى إصدار النشرات السرية. ورغم صعوبة تقدير حجم توزيع وقوة إقناع ونفوذ هذا العمل الثقافى السرى على آراء الصفوة فى پولندا فى المنطقة وعلى المثقفين بالخارج، فلا يجب، مع ذلك، بخس هذا العمل. فى پولندا وحدها ظهرت أكثر من ١٠٠ نشرة دورية سرية فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٠م[١٧].

توسعت بيئة المعلومات وبسرعة مخيفة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى من تعددية محدودة ومقيدة بشدة، إلى تعددية يحتمل فيها الوصول لملكية أو هيئات إدارية مختلفة و وجهات نظر متباينة. وعلى الرغم من أنه قد ثبت صعوبة الحفاظ على مؤازرة الاختلاف فى وجهات النظر إلا أن الصحفيين أصبحوا لاعبين أساسيين مع عملية التحرر السياسى السريعة والمهمة. ولكن أثناء عملية التحرر السابقة على عام ١٩٨٩م وكذلك خلال المرحلة التى تلتها بعدة سنوات قليلة ظهرت مشكلة على المستوى المؤسسى وهى كيف يمكن التأثير فى ثورة الإعلام. وكذلك إقصاء أو إحلال أنماط السلطة والحوار وروتين المنظمات وتغيير الرموز والقيم بدون نسيان ذكريات الأسلوب السوفييتى فى عمليات النقل العرقى من مكان لآخر والتى تميزت بضخامتها. لكن يبدو أن عملية التحول للديموقراطية منعت وعلى نطاق واسع استخدام الأفراد كسلاح لخدمة النظام الجديد. ولكن وعلى أية حال يحتمل أن أنماط الرقابة الذاتية والولاء الحقيقى أو الزائف ظلت باقية. بالإضافة إلى ذلك كان للعاملين بوسائل الإعلام فى المؤسسات التى تسيطر عليها الدولة تقنيات عتيقة بالية وكانوا ذوى شخصيات متخضمة برغم انحطاط كفاءتهم حيث لا توجد حوافز للادخار ما دامت الحكومة تنفق عليهم بسخاء. علاوة على ذلك، كان حجم إنتاج وسائل الإعلام ضخمًا. ففى ألمانيا الديموقراطية فى منتصف السبعينيات على سبيل المثال كانت هناك ٤٠ جريدة يومية تنشر فى ٣٠٠ طبعة منفصلة [١٨]. وكانت الجريدة اليومية صاحبة أعلى توزيع فى العالم هى «ترود» أو العمال. وقد يكون تحويل هذا القطاع الضخم إلى الديموقراطية مهمة مثبطة للهمة.

هناك حالتان تنويريتان: فى إحداهما كان التحول يبدو أنه متفق عليه من قبل النظامين القديم والجديد، أما فى الثانية فلم يكن هناك مثل هذا الاتفاق. فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية فى عام ١٩٨٩م وبعد وقت قليل من زيارة ميخائيل جورباتشوف لألمانيا لكى يعلن فوائد انفتاح الصحافة (جلاسونست) تغير مناخ وسائل الإعلام جذريًا. ففى غضون يومين قام الصحفيون بمظاهرة [١٩].

وكما كتب ڤولفجانج هوفمان ريم، لم تبدأ ألمانيا الشرقية بإثارة جو الاضطرابات بل قامت بتغطيته [٢٠]. فى ديسمبر من ذلك العام قامت حكومة الإصلاح بدعوة

جميع الأحزاب والكنائس ووسائل الإعلام واتحادات العمال للعمل على إصدار قانون جديد لوسائل الإعلام. وبعد شهور قليلة فقط أنهوا أعمال لجنة الإعلام عندما تحركت عملية إعادة توحيد ألمانيا سريعًا للأمام[٢١].

على أية حال، أصبحت التنظيمات المتفق عليها بالية. فى عام ١٩٩١م، قام مفوض عام للإذاعة عيّنه الغرب بتشييد نظام جديد للصحافة والذى استبعد مدير عام إذاعة ألمانيا الشرقية الذى كانت ينتقد قرارات المفوض العام[٢٢].

أدت الرغبة فى الوصول سريعًا إلى كفاءة اقتصادية وسياسية إلى استياء واسع الانتشار، وكما كتب هوفمان ريم: «لا يوجد أى مؤشر على أن مرحلة التحول استُخدمت لتشجيع صحفيى ألمانيا الشرقية على الثقة بالنفس فى ممارسة حرياتهم الجديدة، أو للمساعدة فى ظهور هوية ثقافية تتوافق مع المجتمع الغربى، و يقينًا، فى فترة انحلال، يكون هذا الأمر بالغ الصعوبة»[٢٣].

فى روسيا لم تكن هناك أى اتفاقات تحاول الجمع بين أنظمة الحكم القديمة والجديدة، ولم توجد أيضًا دولة ديموقراطية مجاورة كبيرة (*) تستطيع امتصاص وإصلاح النظام الإعلامى. (وأنشأت السوق العالمى شيئًا آخر وهو الامتصاص داخل سوق تحتكر برنامجه الولايات المتحدة مما قد يثير الانقسام ويعكس حدة الطبقية التى تزداد حدة فى المجتمع).

ومع ذلك كان واضحًا أنه عندما بدأ الاتحاد الروسى المستقل حياته فى عام ١٩٩٢م، كان يجب عليه أن يتم إنجاز شىء لكى يظهر بحسم وعلانية أن الصحفيين فى المستقبل سيختلفون عن نظرائهم فى الاتحاد السوفييتى السابق. فكانت أخبار المساء على شاشات التليفزيون فى مقدمة التقارير السياسية الرسمية فى دولة يفترض أن كل منازلها يوجد بها أجهزة تليفزيون.

استقر إيجور باكوفليف، سابقًا ولاحقًا رئيس تحرير ليبرالى للصحف وأول رئيس للتليفزيون فى روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتى على القيام بمنافسة وقال: «دع برنامجين إخباريين يقومان بالطرح: الأول فيريميا (تايم) وهو برنامج محافظ يمثل نظام الحكم السابق، والثانى هو «تى إس إن» (خدمة أخبار التليفزيون) وهو برنامج إخبار مواز يذاع فى وقت متأخر من الليل يديره مراسلون شباب ثوريون بأسلوب محطة «سىّ إن إن» الأمريكية. ظهر فريق «تى إس إن» فى أوائل عام ١٩٩١م أثناء

(*) كحالة ألمانيا الغربية بجوار ألمانيا الشرقية ـ المترجم.

عصيان النظام والاستيلاء على برج التليفزيون ليتوانيا بالقوة. فى خريف خُصص أسبوعان لإجراء مسابقة للأخبار قدمت فى الأسبوع الأول منها «تى إس إن» نموذجها وخصص الثانى لفريميا. وعندما فازت «تى إس إن»، كما كان متوقعًا (رغم الفوز نتائج المسح بين الصفوة والجماهير قرار اللجنة التنفيذية) شجب الخاسرون القرار واعتبروه مهزلة.

من الذى يجب أن يُستبدل؟ وبأية سرعة؟ وبأى قدر من الإنسانية؟ هكذا بقيت بعض المآزق التى تواجه الصحافة أثناء عملية التحول للديموقراطية. فى رومانيا، عام ١٩٩٦م، عندما قامت حكومة ذات عقلية إصلاحية بهزيمة الرئيس، إيون إلييسكو، تم وعلى الفور تعيين رئيس جديد لتليفزيون الدولة. فى أوائل يناير من السنة التالية، قام ستيرجوليا بطرد ثمانية من التنفيذيين من قطاع الأخبار على أساس أن لهم مصداقية ضئيلة عند الجماهير. اعتبر قادة المعارضة المطرودون أن ذلك تطهيراً سياسيّا.

يمكن فورا ولو من الناحية النظرية من خلال التعيين الجماعى لجيل جديد والتخلص من الجيل القديم. تغيير الأشخاص الضروريين لإصلاح مؤسسات وسائل الإعلام، وإعطاء إشارة للجمهور عن التغيير العام الفورى والمطرد نادراً ما يكون ذلك الخيار المتطرف اختياراً. ولكن تم تعيين صحفيين شباب، من قبل محطات تريد أن تبث وأن تحقق تغييراً. لم يتحدث الصحفيون الجدد على شاشات التليفزيون بأسلوب الكلام المحسوب فى الأزمنة السابقة، بل تحدثوا بالعامية وبلهجة سريعة. بينما نجحوا فى اجتذاب طبقة شباب الحضر، إلا أنهم أربكوا، أو أبعدوا طبقة الكبار الأكثر تمسكًا بالتقاليد. وأصبحت الأصوات المتنافرة، والتحرير السريع الملتهب، وصور الجرائم والكوارث شائعة. كان العاملون فى محطة «نوڤا موڤا» الذين استطاعوا فى وقت قصير التفوق على تليفزيون دولة أوكرانيا، فى أوائل وأواسط العشرينيات سريعًا.

تعلم أولئك الصغار سريعًا غالبًا من خلال التعاون مع مؤسسات أخبار أجنبية. فكثير منهم لم يتلق تعليمًا صحفيًا حقيقيًا أو تدريبًا مهنيًا، والذى كان - على أى حال - مُسيسًا إلى درجة كبيرة. أما الصحفيون الأقدم منهم والعاملون فى تليفزيون الدولة، ففضلوا البقاء فيه بسبب وجود اختيارات أقل إلى أن قضى عليهم تخفيض العمالة. وتهيأ المسرح داخل وسائل الإعلام لتوتر شديد بين الأجيال. كانت هناك أيضًا انقسامات مماثلة فى عملية تعليم الصحافة. فقد

خضعت كليات الصحافة إلى أعلى درجات المراقبة والتسييس، كما زرع بينهم عناصر أمنية ليعملوا تحت غطاء الصحافة[٢٤]. أليست تلك الكليات هى معمل إعداد معلقى الأخبار فى المستقبل؟

أسس الصحفيون الجدد الذين قادوا حملة الإصلاح، مثل آدم ميخنيك فى پولندا، صحفًا جديدة أو أخذوا صحفًا قديمة وأعادوا بالكامل تشكيلها بالكامل. وظهرت الصحف السرية علنًا. وتوقع الصحفيون ازدهارًا جديدًا، ولكنه كان قصير الأمد ومخيبًا للآمال. لأن عمليات التحرر لم تستطع ملاحقة التحرر الفكرى. وسريعًا ما اتضح أن حرية الصحفيين كانت أمرًا معقدًا. لوقت قصير، قبل تفكك الاتحاد السوڤييتى وأثناء ذروة المصارحة (جلاسنوست)، اتسع مجال التعبير سريعًا، وظلت المؤسسات الإخبارية تتمتع بالتمويل من ميزانيات الحكومة، والإعانات المالية لدور النشر والتوزيع، وحجم ضخم من اشتراكات القرّاء الذين تعودوا على أسعار ليست حقيقية. فأصبح وضع الصحفيين داخل الاقتصاد، مستقلاً نسبيًا عن الضغوط التجارية التى قد تؤدى إلى الشلل التام، وازدادت قدرتهم على الصمود أمام التدخلات الحكومية. ولكن، تلك المرحلة كانت ظاهرة انتقالية فقط.

تحليل الانتقال الإعلامى

يوضح الشكل (٢ ـ ١) العناصر الثلاثة الرئيسية لديناميكية انتقال وسائل الإعلام فى مرحلة ما بعد النظام السوڤييتى. انتشار المطالب، ومصدر التمويل (حكومى أم قطاع خاص)، ومستوى التمويل (مرتفع أم منخفض). القدر الذى ترتفع به المطالب من وسائل الإعلام، سواء كان من القوى السياسية أو التجارية، هو أمر مهم. إذا كانت المطالب للسيطرة على الأشخاص وعلى التغطية الإخبارية، والتوزيع والوصول المباشر للقادة الرئيسيين، كثيرة ومتعددة، والأجهزة التى تصنع المطالبة متعددة فهناك معيار لحماية الاستقلال الذاتى للصحافة. هذا الاستقلال الذاتى هش، وغير مقنن، ولا تسانده هيئة قضائية قوية، ومستقلة، ومحايدة. ومن الأفضل كثيرًا بطبيعة الحال، أن تُنسج حماية حرية الصحافة فى النظام القانونى، ولكن، مثل هذه الضمانات تغيب أثناء فترة الانتقال، مهما طال أمدها.

الشكل رقم (٢ ـ ١) ـ (حركية ـ ديناميكية) انتقال وسائل الإعلام

انتشار الطلبات

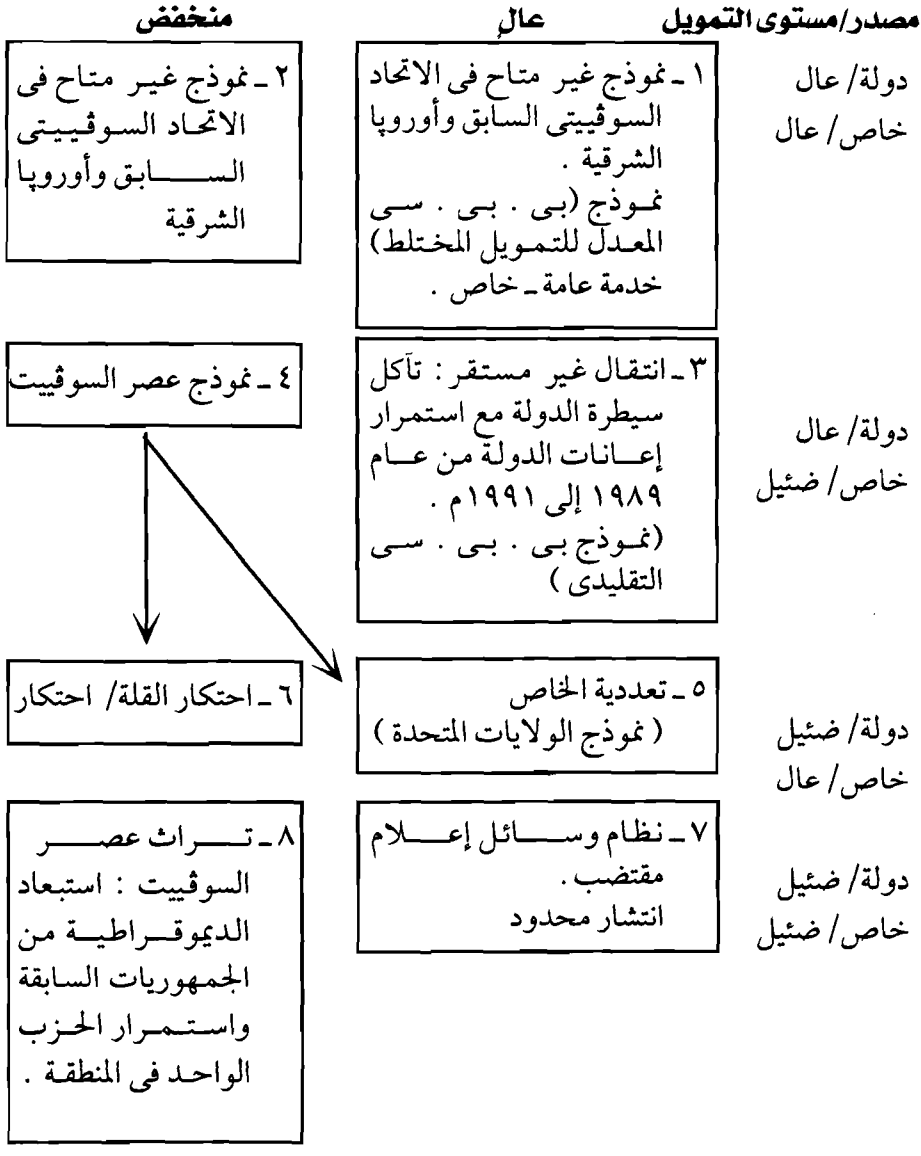

الافتراضات عن الاتحاد السوفييتى السابق وأوروبا الشرقية : غياب المؤسسات المحايدة، والحماية القانونية المتطورة، واستمرار عجز الدولة عن الاستثمار العالى فى أنظمة وسائل الإعلام. لم يقدم هنا أى تمييز بين الملكيات الخاصة والاستثمارات المحلية والأجنبية.

يبدو أن الأنظمة الإعلامية فى هذه المنطقة سوف تحتاج، لبعض الوقت إلى الاعتماد على الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وبدون هذه الأموال، سوف تواجه وجوداً غير مستقر قيوده شديده. ولذلك الغرض، هناك تصوران غير متاحين لهذا التحول. الأول مساندة كبيرة من قبل الدولة مع مساندة كبيرة أيضًا من القطاع الخاص «المستطيل رقم (١) والمستطيل رقم (٢)». المستطيلات من رقم (٣) إلى رقم (٨) هى فقط التى تلائم نقاشنا:

يصف المستطيل رقم (٤) الخط الرئيسى لنظام العصر السوفييتى: مستويات تمويل مرتفعة من الحكومة، بدون مشاركة على الإطلاق من القطاع الخاص، وانتشار ضئيل للمطالب من وسائل الإعلام. كانت الدولة تمنح الأنظمة الإعلامية إعانات سخية، ولكنها كانت مركزية تخضع لسيطرة الدولة وأجهزة الحزب. وأوضحت القيود الاقتصادية القاسية أثناء الفترة الانتقالية أنه لا يمكن إدارة هذا النوع من الإعلام.

يمكننى أن أزعم أيضًا أن نموذج المستطيل رقم (٣) ذو قدرة محدودة على التطبيق. فالمستطيل رقم (٣)، هو النموذج التقليدى لهيئة الإذاعة البريطانية، والذى يطالب الدولة أن تقدم تمويلاً سخيًا لقطاع التليفزيون العام المحصن جيداً ضد الضغوط الخارجية. فالإذاعة البريطانية يحميها نظام من الأجهزة المحايدة تعوق التدخل فى الاستقلال الذاتى للصحافة؛ إنها حصيلة مرغوبة بشكل كبير من وجهة نظر الصحافة الحرة والمستقلة. يقترب المستطيل رقم (٣) من تصنيف فترة النحر فى الحكم الشيوعى، عندما استمرت إعانات الدولة وقبل أن يؤكد الاستثمار الخاص سيطرته على وسائل الإعلام، وأصبحت سيطرة الدولة على المحتوى والأشخاص ضعيفة.

عندما أصبحت مساندة الدولة للنظام الإعلامى موضوع الحديث، بملاءمة قامت المستطيلات الأربعة فى النصف الأسفل من الشكل رقم (٢ ـ ١) بتقديم النتائج المحتملة للتحول. والمستطيل رقم (٧)، مع مصادر قليلة لبقاء وجود وسائل الإعلام، هو ببساطة، نظام وسائل إعلام عاجز. قد تكون المطالب المركزية قليلة، ولكن مجال انتشار وسائل الإعلام كان محاصراً ويعتمد على الصحافة الجالسة، والبرقيات الإعلامية والتوزيع المحدود، مع كثير من عدم الاستقرار، والإفلاسات المتلاحقة.

كان المستطيل رقم (٨) هو محصلة الانتقال واستبعدت فيه التعددية نتيجة لاستمرار وجود نظام الحزب الواحد. مثال على ذلك تركمستان، وروسيا البيضاء تحت حكم إلكسندر لوكا شينكا، وجمهوريات سوڤييتية سابقة أخرى. علاوة على ذلك، فى بعض مناطق روسيا، خاصة تلك التى ظلت فيها مصانع الدولة الضخمة المكان الوحيد للعمل، والتى لم تتخل الصفوة السابقة فيها عن السلطة، فلم تتطور فيها تعددية وسائل الإعلام واستقلالها الذاتى. يوجد فى أغلب هذه المناطق كساد اقتصادى لا يستطيع أن يساند سوقًا إعلانيًا يبدأ من خلاله إنشاء قطاع إعلام خاص.

الاهتمام الرئيسى لهذا الفصل، هو محصلة الانتقال التى يظهرها المستطيلان رقم (٥) ورقم (٦). هناك قوتان موجهتان من المربع رقم (٤)، النموذج السوڤييتى، والذى يذهب إما إلى المستطيل رقم (٥) أو المستطيل رقم (٦). المستطيل رقم (٥)، هو نموذج الولايات المتحدة، نظام وسائل إعلام تحول بقوة إلى القطاع الخاص، مع قليل من محطات التليفزيون العامة التى تمولها الدولة، انتشار المطالب وارتفاع تعددية الملكية وتوجيه السوق للقرارات (قد يحد من الانفتاح فى نموذج الولايات المتحدة تركز وسائل الإعلام الذى ظهر من التحالفات الاستراتيچية، وتيسير قواعد سوق الأسهم). فى وسط وشرق أوروپا، يعتمد التحرك نحو هذا النموذج كثيرًا على الاستثمارات الأجنبية، مع التوترات التى تنتجها والتى شملتها الملاحظة أسفل الشكل (٢ ـ ١).

يمثل المستطيل رقم (٦) سوقًا مشوشًا مع وصول محدود، وتدخلات كثيرة ومتوحدة. وتلائم سمات قطاع التليفزيون الروسى المعاصر هذا المكان، وكذلك بعض الجرائد بسبب الملكية المتعارضة. قوة التوجيه المجهولة، و البالغة الأهمية، والتى توجه النظام الإعلامى من المستطيل رقم (٦) إلى المستطيل رقم (٥)، هى ضرورية لنظام إعلامى ديموقراطى فى فترة ما بعد ـ العصر السوڤييتى. وقد تنتج هذه الحركة من نظام قانونى قوى وازدياد القدرة التنظيمية، أو نتيجة شروخ فى احتكار القلة مما يؤدى إلى زيادة المطالب، أو زيادة الثراء والاستثمار اللذين يؤديان إلى التوسع العام فى هذا المجال خصوصًا مع تقدم التقنيات المتاحة حاليًا أو المتوقعة مستقبلاً. قد يؤدى التنافس بين الأقلية المحتكرة أو القدرة المتزايدة إلى التعددية فى

الصحافة والاستقلال الذاتى حتى قبل تحقيق الإصلاحات القانونية، على الرغم من استمرار وجود بعض الهشاشة.

كان أكثر الحوافز قوة على تركيز المطالب وتقليص قدرتها على الانتشار فى سياق ما بعد النظام السوفييتى، هو إجراء انتخابات والتى رآها الجمهور على أنها امتطاء للأزمة. كانت الحالة التقليدية هى انتخابات الرئاسة الروسية عام ١٩٩٦م بين الرئيس بوريس يلتسين، ومنافسه عضو الحزب الشيوعى، جينادى زيوجانوف[٢٥]. وفى هذه الانتخابات لعب صحفيو التليفزيون دوراً جدليّا بالغ التأثير. وكانوا من خلال الاقتناع الذاتى، وبسبب روابطهم مع المؤسسة الحاكمة، فى جانب يلتسين ومعارضين لمحاولة عودة الحزب الشيوعى للسلطة. تحركت حملة يلتسين، نتيجة لنصائح مستشاريه الأذكياء العاملين بوسائل إعلام الجديدة، بنشاط نحو التنسيق والسيادة، والسيطرة على برامج التليفزيون العام والخاص، بما فى ذلك نحو برامج التغطية الإخبارية، وكذلك وبقدر الإمكان، فى سوق الصحف المفتت، واستخدم الصحفيون منابرهم الشعبية لمناصرة «مرشحهم» يلتسين، ومهاجمة منافسه، وإخفاء أخبار مشاكل يلتسين الصحية، ولفت الأنظار إلى فظائع الشيوعية الماضية.

كان تحزب التليفزيون، الوسيط المرتبط بوضوح بالتغيير، مبنيا على تقييم أن عودة السلطة للحزب الشيوعى لا تعنى بشكل أساسى قيام إدارة للأغلبية تهتم بالرفاهية الاجتماعية، ولكن قيام نظام حكم ينشد احتكار السلطة واحتمال إلغاء الاختيار الحر فى الانتخابات مستقبلاً. وعلى الرغم من ذلك، روعيت ضمانات الوقت الحر للمرشحين على قنوات التليفزيون التى تمولها الدولة، مع الإسهام (القرعة) على ذلك وفى ظل اختيار الإعلان السياسى المتاح للجميع.

زادت تغطية حملة يلتسين كثيراً على تغطية حملات المرشحين الآخرين. بعض هذه الحملات كانت تتعلق بقيامه المفاجئ بممارسة نشاطات لرئيس يدير الحكم بصلابة، وعودته لتولى السلطة، بعدما قارب على الاحتضار، كانت استراتيجية خطيرة. لم تكن التغطية المكثفة لبرنامج عمل يلتسين الرئاسى شديد الازدحام فقط، ولكنها كانت شديدة الإيجابية دائماً، وبعيدة عن النقد والتحليل. من ناحية أخرى، لم تتح الفرصة لمنافسه جينادى زيوجانوف على شاشات «إن. تى. ڤى» لتقديم وجهات

نظره من خلال لقائين استمر كل منهما ما يزيد على عشرين دقيقة. فكانت الأسئلة أصعب من تلك التى واجهها يلتسين، وكانت التغطية الإخبارية أكثر تركيزاً وانتقاداً ولكن على المحطة نفسها، سمع و رأى الجمهور المتحدث وهو يتحدث بنفس الأخبار وبرامج العلاقات العامة(٢٦).

هزم يلتسين منافسه زيوجانوف فى الجولة الثانية من الانتخابات، بعد نتائج متقاربة جداً فى الجولة الأولى. ساعد الصحفيون بقوة على بناء الديموقراطية (إذا ما صحت افتراضاتهم، التى ستخضع للفحص لفترة طويلة لاحقة)، أو أضعفوا بفاعلية السير نحو ديموقراطية وسائل الإعلام وقايضوا على مصداقيتهم.

أما على الجانب الآخر، فهناك أزمة من نوع مختلف ـ الحرب فى الشيشان ـ والتى لم تستثر تضامن الصحفيين، خصوصاً عندما تكون حقيقة الحرب على الأرض أصبحت معروفة. وربما لن تكون هناك حالة يمكن العثور عليها أكثر دقة وحسماً فى إعداد جدول عمل للصحفيين أكثر من حرب الشيشان فى نهاية ١٩٩٤م وحتى ١٩٩٦م، وهو مثال مذهل فى مراجعة أعمال الحكومة والتى لم تكن هناك مؤسسة أخرى تستطيع القيام بها فى ذلك الوقت. ولقد كانت أول محطة أخبار تليفزيونية فى الدولة التى كشفت الغطاء عن حقيقة أبعاد الحرب وقدمتها لجمهور المشاهدين. قيل للصحفيين على جبهة الحرب إن عليهم ألا ينقلوا أخباراً لايستطيعون تأكيدها بمواد مرئية. نتيجة لهذا، رأى المشاهدون أمثلة لا تحصى من الفظائع المرعبة لهذه الحرب، والتى كشف كثير منها الستار عن العواقب الدامية لسوء تصرف القوات الروسية. وفى حركة لرد الفعل، قامت مؤسسات وسائل الإعلام الأخرى، المطبوعة والإلكترونية، باستخدام ما أذاعته المحطة الخاصة. وتحطمت سياسة المعلومات التى تفضلها الدولة، باستثناء فى الأماكن التى تمكنت القوات الحربية من عزلها وإغلاقها أمام الصحفيين.

الارتباكات الاقتصادية ولاعبو السوق

تدهور الاقتصاد فى جميع أنحاء أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتى السابق، مع تدهور قدرة دخل الأسرة على تحمل تكاليف اشتراكات الصحف، وخصوصاً أثناء فترة الزيادة السريعة لمعدلات التضخم. فى عام ١٩٩٦م هبط مستوى

الاشتراكات الصحفية ، وفى المجر ، أوشكت عشر صحف من الإحدى عشرة اليومية على الإفلاس[٢٧] . فى بداية نفس العام كانت هناك ثلاث صحف فقط فى روسيا ، تستطيع أن تدعى أن لها توزيعًا قوميًا إحداها هى جريدة «إزفيستيا» ، التى واجهت انخفاضًا شديدًا فى التوزيع من ١٢,٥ مليون نسخة إلى مليون نسخة فى عام ١٩٩٠م ، ثم إلى ٦٠٠,٠٠٠ بنهاية عام ١٩٩٦م . فى الوقت نفسه ، تقلصت قدرة الحكومة على مساندة وسائل الإعلام . فتم تخفيض إعانات التليفزيون الذى تمتلكه الدولة وازداد التأخر فى سداد الأجور . وجادلت الصحف بأن حماية حرية الحديث تحتاج إلى مساندة مالية من الدولة . على الرغم من ذلك ، أبرز توزيع الإعانات الحكومية تساؤلات عن المعايير التى تحكمها ، وعما إذا كانت هذه المعايير سياسية أم يجب أن تكون كذلك .

بالنسبة للكثيرين ، كانت الإجابة تتمثل فى مساعدة أجنبية فى صورة مشاركات مع وسائل إعلام خاصة ، ولكن المشاركات كانت غير متكافئة بالمرة . بقيادة رئيس الوزراء ڤاكلاف كلاوس شجعت حكومة التشيك سوقًا حرة لوسائل الإعلام وإسهام الاستثمار الأجنبى . على المستوى الإقليمى ، ساند رأس المال الأجنبى أغلب الصحف ، وطبقًا لتقرير نشر عام ١٩٩٣م ، اشترت شركة الإعلام الباڤارية (پاساوار نويه پريس) تقريبًا جميع الصحف اليومية والأسبوعية خلال الثلاث سنوات التالية[٢٨] . وفى جمهورية ألمانيا الديموقراطية سابقًا ، وجدت واحدة وثلاثون صحيفة يومية من أصل أربع وثلاثين شركاء من ألمانيا الغربية ، وكانت النتيجة النهائية أن امتلكت أكبر اثنتى عشرة دار نشر فى ألمانيا الغربية ٨٥٪ من صحف ألمانيا الشرقية [٢٩] . فى پولندا ، استولت كبريات وسائل الإعلام الألمانية وبعض المستثمرين الأجانب الآخرين على عدد كبير من الصحف إلى الحد الذى دفع جريدة وارسو اليومية إلى نشر مقالة عنوانها «هل توجد صحف پولندية فى پولندا؟»[٣٠] . أما فى المجر ، أصبح ٨٠٪ من رأس المال المستثمر فى وسائل الإعلام من أصول أجنبية ، وفى جمهورية التشيك ، والمجر ، وپولندا ـ حيث كانت حرية الصحافة أكثر تقدمًا ـ سيطر رأس المال الأجنبى ، والألمانى بصفة خاصة ، على سوق الطباعة . وكما أشارت ليانا چيورچى ، أن تركز الملكية فى أسواق وسائل الإعلام لتلك الدول لا يختلف كثيرًا عن ذلك الموجود فى «أغلب الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروپى ، حيث تقوم أكبر عشر دور نشر أوروپية بالسيطرة على

٥٠٪ إلى ٧٠٪ من السوق»، وذلك على الرغم من اختلاف اللاعبين فى جمهوريتى التشيك وبولندا(٣١).

فرضت معظم الدول باستثناء التشيك وبولندا، قيوداً على الاستثمار الأجنبى فى الإذاعة، وعلى الرغم من ذلك، تميل المحطات التى يشارك فى ملكيتها أجانب إلى التفوق فى أدائها عن المحطات القديمة. أنشأت «مجموعة شركات وسائل الإعلام الأوروبية المركزية»، التى يمتلكها بصفة رئيسية مستثمران أمريكيان، رونالد لودار ومارك بالمر السفير الأمريكى السابق فى المجر، محطة تليفزيون «تى. ڤى. نوڤا» فى جمهورية التشيك. و بحلول منتصف التسعينيات سيطرت المجموعة على ثلثى السوق وتطلعت إلى ما هو أبعد من ذلك، فأنشأت تليفزيون «برو. تى. ڤى» فى رومانيا، وشاركت فى محطات فى سلوفاكيا والمجر. كان الوضع فى روسيا مختلفًا: فحجم السوق الروسى مكَّن الاستثمار المحلى من تحدى التفوق الأجنبى، خاصة مع تزايد الاهتمام بالهوية القومية، وصعود صياغة جديدة مشتركة. وهكذا تمكن تيد تيرنر، الذى ساند إصلاحات جورباتشوف من الانضمام إلى حشد من مشروعات برامج التعاون المشتركة، وحصل على حصة تمثل ٥٠٪ من رأس مال أول محطة تليفزيون وإذاعة قطاع خاص فى روسيا، «تى. ڤى. ٦». وسرعان ما تم استبدال هذا الاستثمار بالدعم الروسى وانتهت المشاركة.

بالنسبة للصحفيين الروس ومؤسسات الأخبار، فإن احتراف طريق مروراً بعولمة المنافسة بالنسبة للفكر القومى ولكن بدون سياسة قومية، كان تحديًا ليس سهلاً.

فى سوق روسيا الكبير لوسائل الإعلام، استولت الصناعات المصرفية وصناعات التعدين والمؤسسات العامة الأخرى واستحوذت على ممتلكات وسائل الإعلام. وبحلول عام ١٩٩٧م، كان لشبكات التليفزيون المتمركزة فى موسكو وعدد من الصحف نمط استثمار شديد التركز مع ملكية شديدة الاختلاط. وفى صيف ذلك العام، سلبت نتائج مزاد علنى للاتصالات عن بعد، ميزات اثنين من بارونات وسائل الإعلام. وكان أحدهما هو شريكًا رئيسيًا من القطاع الخاص فى محطة التليفزيون المخصخصة «أو. آر. تى»، التى تتمتع بأكبر نسبة مشاهدة. فى تعليق ببرنامج «أخبار الأسبوع» الشهير، قام محلل الأخبار الرئيسى بالمحطة باتهام من ربحوا بعدد كبير من الأنشطة غير الشرعية. كما فى الغرب كان التوتر بين فاعلية

استراتيجيات المالكين، وضمان تعدد وجهات النظر وخصوصًا التى لا تحظى بالشعبية منها بالنسبة لهذه الدول، كما هو الحال فى أنظمة وسائل الإعلام الغربية، مسألة خطيرة خصوصًا بسبب ضغط الثورات التى لم تنته بعد وسواء ما إذا كان سوق الإعلام الجديد مفتوحًا بطريقة مناسبة ـ حتى أمام تنوع الملكية، بشكل معقول أم لا فإن هذا الموضوع ظل موضع تساؤلات كثيرة.

التطلع إلى الاستقلال الذاتى

فى وسائل إعلام ما بعد الاتحاد السوفييتى:

كان هناك جدل من حيث المنطق عما إذا كان خلق وسائل الإعلام الخاصة والانتباه الجديد لتوازن الميزانية المالية، قد أدى إلى الترحيب اعترافًا بمصالح الجماهير (على عكس الفكرة السابقة بأن الجمهور متلق يجب تلقينه). فقد كان تواجد المستثمرين الأجانب، الذين تم اجتذابهم من اقتصاديات أكبر انتباهًا ينصب على المحتوى كانعكاس لاختيار المشاهد أو القارئ الإرادى مفضلين ذلك على أن يكونوا أداة فى سياسة الاشتراكية للنخبة الحاكمة. على أية حال فإن عنصر اهتمام الجماهير بالمحتوى كان لا بد له أن يستمر فى الاعتماد على الدولة، والتى كانت تعانى من نقص التمويل إنتاج برامج تنافسية. لذلك فإن الاستكشافات فى الثقافة الوطنية، والممولة بسخاء (موسيقى، وشعر، ومسرحيات، والبرامج المتحفية والأفلام الوثائقية عن الدين والتاريخ) مالت إلى الاختفاء من شاشات التليفزيون ومن المجلات. وعادة ما يكون «محتوى إرضاء الجماهير» ضحية لإخفاقات السوق.

ومهما يكن نبضهم، بدأ الصحفيون فى المؤسسات التى تساعدها الدولة ذات العمالة الزائدة، والمشاكل الاقتصادية وأيضًا فى كثير من مؤسسات الإعلام الجديدة الضعيفة و القليلة الخبرة، فى مواجهة صعوبات اقتصادية، ذهبت المميزات التى منحها لهم النظام القديم، وإذا لم يتمكنوا من الهجرة إلى مؤسسات خاصة مدعومة بقوة فإنهم سيغدون غير قادرين على مواجهة ارتفاع الأسعار وخصخصة الخدمات. وبفقدانها الميزات التى تمتعوا بها على يد النظام الجديد تحوَّل البعض منهم إلى الفساد.

ووجد استطلاع أجرى فى عام ١٩٩٤م شمل ١٢٠٠ صحفى فى صحافة وتليفزيون روسيا الإقليمى أن أخباراً إيجابية كثيرة كانت تمولها سراً مؤسسات اقتصادية وسياسية. كانت المناطق بقواعدها الاقتصادية الصغيرة جداً وفرصتها المحدودة على اجتذاب إعلانات كانت تعانى من تحول أكثر صعوبة لكى تصبح سوقًا حقيقيًا، مثلما فعلت مدن العاصمة موسكو وسان پيترسبورج. عادة ما كانت الأخبار ضحية. فنصف الصحفيين تقريبًا الذين شملتهم الدراسة (٤٦٪) قالوا إن الإعلان التجارى المختفى داخل روايات الصحف والتليفزيون كان «ممارسة مألوفة». وقال الثلث الآخر إنه يحدث. وقال الثلث الآخر تقريبًا (٢٨٪) إن الإعلام السياسى الخفى كان ممارسة عادية، وقال (٣٨٪) إن ذلك قد حدث[٣٢].

كانت أيضًا المنظمات الإعلامية عرضة للفساد. ففى تليفزيون الدولة، الذى يدفع مرتبات ضئيلة نسبيًا، كانت عملية بيع التغطية الصحفية بعيدة عن السيطرة. أما فى محطة القطاع الخاص «إن. تى. ڤى»، فكانت المرتبات أعلى بكثير، كما فرضت على الصحفيين رقابة لصيقة[٣٣].

وبينما طلب من الصحفيين أن يتكيفوا مع التغير السريع، وتفسيره كان الصحفيون يكافحون من أجل البقاء أحياء، وأحيانًا بقبول الرشى، وهو ما وصفه الروس بأنه «تليفزيون الچينز» (وضع المال فى الجيوب للحصول على تغطية ملائمة)، مما أدى إلى إضعاف وتعقيد البحث عن أخلاقيات وهوية مشتركة وجديدة للصحافة. كان السلك الصحفى القديم يتضمن مجموعة مختلطة من خدم السلطة والمحايدين والمصلحين من داخل النظام والمنشقين والإصلاحيين الذين يعملون فى الخفاء، ولكن الفئة الأخيرة هى التى حُرمت من قنوات الاتصال المقبولة. فى أنظمة حقبة ما بعد الاتحاد السوڤييتى، كانت هناك تصدعات سياسية واقتصادية وتصدعات كالمعتاد، بين الأجيال. طورت مجموعة قوانين أخلاقية لمواجهة ما كان يأمل فيه الجميع، وهو أن يكون هناك مجموعة عامة من قوانين الواجبات والحقوق والمسئوليات، ونظموا مسئولية المصداقية فى المعلومات وحقوق ممارسة التغطية المقبولة للأخبار، والصواب والممنوع فيما يتعلق بأمانة الصحفيين[٣٤]. لكن محاولات تنظيم القواعد الصحفية حدثت فى البيئة التى أعقبت حقبة الاتحاد السوڤييتى، وكان النظام القانونى فيها قد أقدم على توفير حرية

التعبير ولم يفصل فيها بعد. وهى ما يعتمد عليه الصحفيون فى أى مكان آخر من العالم.

كان هناك موضوع واحد هو الذى وحَّد الصحفيين، وهو القلق على سلامتهم الشخصية فارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، والتى كانت معظمها من أعمال الجريمة المنظمة جعل الصحفيين هدفًا. وأصبح صحفيو التحقيقات فى خطر، أولئك الصحفيون الذين يبحثون فى نقل المخدرات، والفساد فى قوات الجيش وسوء معاملة المجندين، ونفوذ السياسة على المصالح الاقتصادية. كان الصحفيون أيضًا يواجهون الأخطار فى الحروب الأهلية الجديدة، واحتجزوا كرهائن فى طاچيكستان وفى الشيشان.

على الرغم من ذلك، أخذ الصحفيون المبادرة فى الكشف عن الفساد. ففى أثناء الفترة الانتقالية بعد الحكم السوفييتى، أخفيت الكثير من الحقائق واستولت جماعات خاصة على ثروات الدولة، ونمى تعاون وثيق بين التجارة والجريمة. وكان من المحتم أن اتصال الحكومة بتلك الأشياء جعل هذه الأمور حيوية بالنسبة للجمهور، ونجح الصحفيون فى بعض حالات الفساد فى أن يدفعوا قضية الفساد للجمهور. فمثلاً فى صيف ١٩٩٨م أعفى وزير العدل الروسى فورًا من منصبه بعد أن أذاع التليفزيون له أفلامًا وهو يمرح فى حمامات السباحة مع نساء مرتبطات بالجريمة المنظمة. وإذا لم يعلن الصحفيون عن بينة الفساد والتواطؤ، لكان وصول هذه الحقائق للجمهور أمرًا مشكوكًا فيه.

فى غياب ثقافة قانونية حية، والتى قد تكون أكثر جدية فى دول عن غيرها، فإن إطار العمل المتوقع والتماسك، وفاعلية الحماية القانونية تصبح واهية. وهذا يعنى أن مؤسسات الوقاية إما غائبة، أو أنها تقدم فقط حماية متقطعة من السلطة السياسية. فى المجر، على سبيل المثال حرضت «حروب وسائل الإعلام» قادة الإصلاح على الحكومة المتدخلة، التى نجحت فى سحب الإعانات المالية ووضعت الموالين مكان المستقلين ذوى العقول الإصلاحية، لم تقم المجر بوضع قانون لتنظيم وسائل الإعلام إلا فى عام ١٩٩٥م، ثم بعد ذلك، وبسبب تراث «حروب وسائل الإعلام» جاء القانون شديد الدقة والتفصيل حتى إن تطبيقه سيكون صعبًا على المدى الطويل[٣٥]. فى پولندا، بعد أن انتخب الشيوعى ألكساندر كواسينسكى

كرئيس للجمهورية عام ١٩٩٥م، اصطدمت الحكومة مع الصحافة على نشر تقارير صحفية تفيد أن رئيس الوزراء ألكساندر أوليكسى (شيوعى أيضًا) تجسس على بلاده لصالح الاتحاد السوفييتى. استخدمت الحكومة وسائل مثل رفع دعاوى قضائية على ثلاثة صحفيين من جريدتين، وإعادة تنظيم مجلس إدارة التليفزيون، والتهديد بفحص رسمى لميزانية وحسابات التليفزيون، فى محاولة لإغلاق ملف أوليسكى (حتى بعد إجباره على الاستقالة). وأثناء حرب الشيشان، حاولت حكومة يلتسين تقييد تغطية الصحافة لسياستها وإخفاقها فى ميدان الحرب، من خلال تسريب تهديدات بتعليق رخصة محطة التليفزيون الخاص «إن. تى. ڤى» واستبعاد أوليج پوپتسوف، رئيس تليفزيون وإذاعة روسيا المملوك للدولة. ثم طُرد پوپتسوف فى السنة التالية عندما بدأت حملة انتخابات الرئاسة تتحرك بجدية.

كانت القيود على الاستقلال الذاتى للصحفيين أكثر تعقيدًا فى پولندا نتيجة للدور القائد الذى لعبته الكنيسة الكاثوليكية فى قلب نظام الحكم القديم. كانت العقبات التى تواجه استقلال الصحفيين أكثر تعقيدًا نتيجة للدور الذى لعبته الكنيسة الكاثوليكية فى النظام القديم. وكما ذكرت من قبل قدمت الكنيسة قاعدة شرعية قوية لصحفيى المعارضة. ففى أثناء رئاسة ليسن ڤاليسا، قدمت الكنيسة مجموعة سلسلة من السياسات، من ضمنها حرية التعبير. وطالب قانون الإذاعة والتليفزيون لعام ١٩٩٢م من المذيعين أن يحترموا النظام المسيحى، ووصلت عقوبات من ينتهكون الحساسيات الدينية إلى السجن لمدة عامين. وبصرف النظر عن الاحتمالات الضئيلة لتنفيذ هذه البنود، إلا أنها كانت بينة على تمزق الإجماع الذى ميَّز فترة حكم ما بعد الاتحاد السوفييتى. ثم كان لصعود محطة مناضلة، هى «راديو ماريا»، أن جعلت علاقة الكنيسة بالدولة أكثر تعقيدًا. اجتذبت المحطة جمهورًا من المشاهدين الملتزمين من النساء، والريفيين، والمجتمعات التقليدية الأخرى، ودافعت هذه المحطة من خلال تعريف ضيق، استبعادى، اعترافى، عن الهوية البولندية، وشجبت بقوة السياسيين الكاثوليك المعتدلين مثل رئيسة الوزراء آنذاك هانا سوشوكا، وطالبت الكنيسة بطردها وثبت أن الوحدة التى تولدت من المعارضة للنظام السوفييتى، أنها انتقالية.

حتى بعد وجود مجالس حيادية أو لجان تنظيمية، كانت عضويتها مبنية على

الأقل وبشكل جزئى على معايير الولاء والأيديولوچية وخصوصًا عندما يتم ترشيحهم أو تعيينهم من قبل الحكومة. الحصانة التامة ضد الضغط السياسى لا توجد فى أى مكان، والقدر الذى يتعرض به الصحفيون لسلطة الحكّام يختلف كثيراً عبر الدول التى كانت يومًا تشكل الكتلة السوڤييتية. وازداد كفاح الصحفيين للدفاع عن استقلالهم صعوبة أيضًا؛ بسبب عنصر فى القانون يستخدم كثيراً لكبح التغطية الصحفية. فعجلة توجيه اتهامات القذف والتشهير الطائشة عرضت الصحفيين لمحاكمات بناء على أدلة غامضة. فقد قيل إن السياسى المتطرف الباحث فى المخلفات، ڤلاديمير زهيرينوڤسكى رفع أكثر من مائة دعوة جنائية فى الفترة من أواخر عام ١٩٩٣م إلى صيف عام ١٩٩٤م؛ كما قدم صحفى فى المجر عام ١٩٩٦م للمحاكمة؛ لأنه كتب عن اتهام إحدى الشخصيات السياسية لشخصية سياسية أخرى فى مؤتمر صحفى(٣٦).

رغم أن بعض قضايا القذف والتشهير كانت تهدف بوضوح إلى كبح الصحفيين وتقييد حريتهم، أثار البعض مشكلة أخرى. التنافس على القرّاء، والمشاهدين، والمعلنين الذى شجع على الإعلان الدارمى السريع عن الفضائح وسرعة نشر الأخبار. فتغير تعريف جدارة الأخبار ومستوياتها فجأة. وكثيراً ما نشرت الإشاعات والثرثرة. لم يلاحق تعليم الصحافة التغيرات التى طرأت على ظروف النشر. وتعلم جيل كامل المهنة من خلال العمل فيها، وتراوحت فى ذلك الوقت بين الإثارة والجدل.

النشاط السياسى للصحفيين والأخبار

ربما كانت الصعوبة الكبرى أمام الصحفيين الذين يعملون فى هذه الدول هى كيفية تقييم قدر ملاءمة ممارساتهم القديمة لمعايير المناخ الصحفى الجديدة. أما الصحفيون الذين شاركوا فى النضال ضد أنظمة الحكم القمعية فى العصر السوڤييتى فقد استخدموا استراتيچيات متنوعة. فبعضهم كانوا ينشدون انتخابهم لعضوية البرلمان لكى يحصلوا على الحصانة ويعرضوا أفكارهم (مع استمرار عملهم فى الصحافة). وكان الإصلاحيون أيضًا يريدون تعليم قرائهم ومشاهديهم بقدر المستطاع بظروف الحريات المحدودة. و على عكس الديموقراطيات العريقة قد تفهم

الموضوعية فى نشر الأخبار بطريقة مختلفة فى الدول التى تذرف الدموع على الحكم القديم المتسلط . كانت الذاتية بالنسبة للكثيرين هى أول خطوة جريئة نحو التغطية الدقيقة وبديلاً للرسالة الإعلامية التى تتحكم فيها الدولة . ظل تلاؤم هذا التراث مع بناء نظام إعلامى مستقل وحديث ومحل ثقة تساؤلات كثيرة . استمر النشاط السياسى للصحفيين صامداً وكما قال جاكوبوفيتش «إن النظر إلى الصحافة على أنها سياسة تمارس بوسائل أخرى هى الموت البطىء»(٣٧) .

بذل بعض الصحفيين مثل أولئك الذين يعملون فى محطة تليفزيون «إن تس فى» جهداً عامدة لفرض أساليب وقيم الصحافة الغربية . وأصبح فرض ما كان يبدو أنه معايير غير تاريخية وأجنبية إشكالية فى حد ذاتها . وأصبحت محطة فى موسكو والتى كان شعارها «الأخبار مهنتنا» من أكثر منظمات الأخبار احتراماً فى الدولة . ومع ذلك بدت للبعض على أنها تبشير أجنبى . كما كتب ناقد تليفزيونى مرموق فى جريدة موسكو الليبرالية «أصبحت منارتنا هى محطة إن تى ثى . إنها قناة مهنية بشكل خرافى . لقد تجاوزت الدولة والشعبية والعرقية . لقد صُنعت بذكاء وحرفية وإصرار، و هى تقوم بتدمير سيطرة الدولة وعقلية الشعب لكى تنشئ دولة جديدة وشعباً جديداً .

لكن، ما تفعله هو المثالية، والعجيب أيضاً أنها بولشيفية . فلقد حاول البولشيفيون تغيير طبيعة الإنسان الروسى وأنشأوا جيلاً جديداً من الشعب السوفييتى . وهو نفس الشىء الذى يفعله البولشيفيون الجدد . إنهم يظنون أننا إقليميون غير منضبطين ومنفعلون بدون ضرورة وغير قادرين على تعليم أنفسنا، شعب يحتاج إلى تبنى الفكر الغربى، وبعد ذلك سيتعلم الشعب الروسى كيف يعيش ويعمل ويفكر ويشعر كما يحدث فى أمريكا»(٣٨) .

الخلاف حول موضوعية نشر الأخبار هو أيضاً محور الجدل الغربى . النموذج الغربى الذى يتبناه تليفزيون «إن . تى . ثى»، والذى بدا أنه أجنبى للكاتب الروسى الذى نقلنا نص كلماته أعلاه، لا تؤخذ كقضية مسلم بها كل التسليم فى الغرب . هذا النموذج لنشر الأخبار أفاد الحكومة، والتى كانت رؤاها وسياساتها هما المصادر الرئيسية للأخبار، واللتان كانتا تلعبان دوراً محورياً فى تشكيل التغطية، أو كانت ـ فى حالات النقاش المؤيد أو المعارض ـ ملاذاً لأحد الأطراف (٣٩) . بطبيعة الحال،

لا يمكن لأى صحفى أن يكون موضوعيًا تمامًا، متحررًا من الثقافة والنزعات السياسية، والتى كانت هى أيضًا بعدًا آخر لتآكل الإيمان بالموضوعية فى جمع الأخبار.

فى أنظمة الحكم السوفييتى، كان الجدل حول موضوعية وذاتية نقل الأخبار سابقًا لزمانه. وكان لدى الصحفيين مساحة اختيار محدودة فى ظل هذا النظام القمعى، إلا إذا اختاروا التحول إلى العمل فى المنظمات السرية. وأن تكون موضوعيًا كان هذا هو الموقف الثورى. فى الحقيقة كانت الإيماءات التفسيرية الذاتية، عندما يمكن القيام بها كانت هى أقرب ما يمكن أن يقوم به النظام عندما يأتى الأمر للبث الموضوعى للأخبار.

ماذا كان إذن دور مناضلى الذاتية على جبهة الأخبار بعد زوال القيود التى فرضتها أنظمة الحكم الشيوعى؟ لم تختف ميزة الحكومة كمصدر للأخبار، بل تضاءلت سيطرتها بشدة على محتويات الأخبار، أو أزيلت بالكامل. ومارس أقطاب وسائل الإعلام، المحليون والأجانب، سيطرة متزايدة، حتى مع عدم تدخلهم فى شئون الأفراد والمحتوى، وأبرزوا اهتمامهم فى وسائل الإعلام باعتبارها فقط مراكز لجنى الربح.

فى النهاية، من المحال استنباط موازنة حقيقية بين إيجابيات وسلبيات الصحافة فى الانتقال إلى نوع من الحكومة أكثر ديموقراطية فى مناطق أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق. الصحفيون أنفسهم الذين واجهوا المخاطر وهم يقدمون حقيقة الحرب البغيضة «فى الشيشان»، هم أيضًا الذين أخفوا الحقيقة عن اعتلال صحة مرشحهم المفضل فى الوقت الذى كان فيه الانتقال الديموقراطى ذاته يبدو مهددًا. بدون الحماية القانونية، أصبحت الخطوط التى تفصل تغطية الأخبار عن المصالح الاقتصادية للصحفيين ومؤسساتهم تميل إلى الضبابية. وبالقدر الذى قامت به هذه الضبابية بإنتاج معلومات مضللة، ساءت الخدمات التى تقدم للجمهور، وأصبحت «الديموقراطية» مرادفة للخداع وللاستيلاء الجماعى على مخصصات الدولة. من ناحية أخرى، عندما قامت الصحافة بالكشف عن الفساد لكى تكبح سوء تصرفات الحكومة، كانت تعمل كوكيل عن جمهور لا يملك مثل هذا النفوذ المباشر على المسئولين المنتخبين، وكانت مخاطرات الصحفيين شديدة الخطورة. هل امتدت هذه المجازفات إلى البحث فيما وراء من يملكون وسائل الإعلام؟ نادرًا.

لكن الحقيقة التى تظل باقية هى أنه أثناء سنوات الانتقال السريع والتقلص الحاد فى الاقتصاد، كان الجمهور المطالب الآن بأن يقوم بتقرير مصيره فى العملية السياسية يعتمد، كما لم يحدث فى أى وقت سابق، على وسائل الإعلام. وجعلت سرعة وتعقيد التغيرات من وسائل الإعلام مصادر رئيسية للمعلومات والآراء. وقدم الانضمام السابق لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق إلى نظام المعلومات العالمى، مناخًا جديدًا للثقافة والقيم للجماهير كان أكثرها فى المدن الصغيرة والمناطق الريفية. ودفع الصحفيون وبفعالية كبيرة برامج الإصلاح وعكسوا أيضًا انقسامات وإشكالات المجتمع. ومع ذلك، كان هذا عملاً مطرد التقدم، ويجب أن نتذكر أن التحولات الدرامية فى التحرك من سيطرة عصر السوفييت على المعلومات إلى استقلال دور الصحفيين ـ وإن لم يكن آمنا تماما. وقد حدث بسرعة فائقة وفى وقت يقل كثيرًا عن جيل واحد، وقد يقل أيضًا عن عقد واحد. مما جعل من هذه العملية روتينية ومستقرة ووضعها فى إطار قانونى وثقافة قانونية، وكان من المفترض أن يأخذ وقتًا أطول، لكن الأساس قد وضع بالفعل وفى فترة بالغة القصر.

* * *